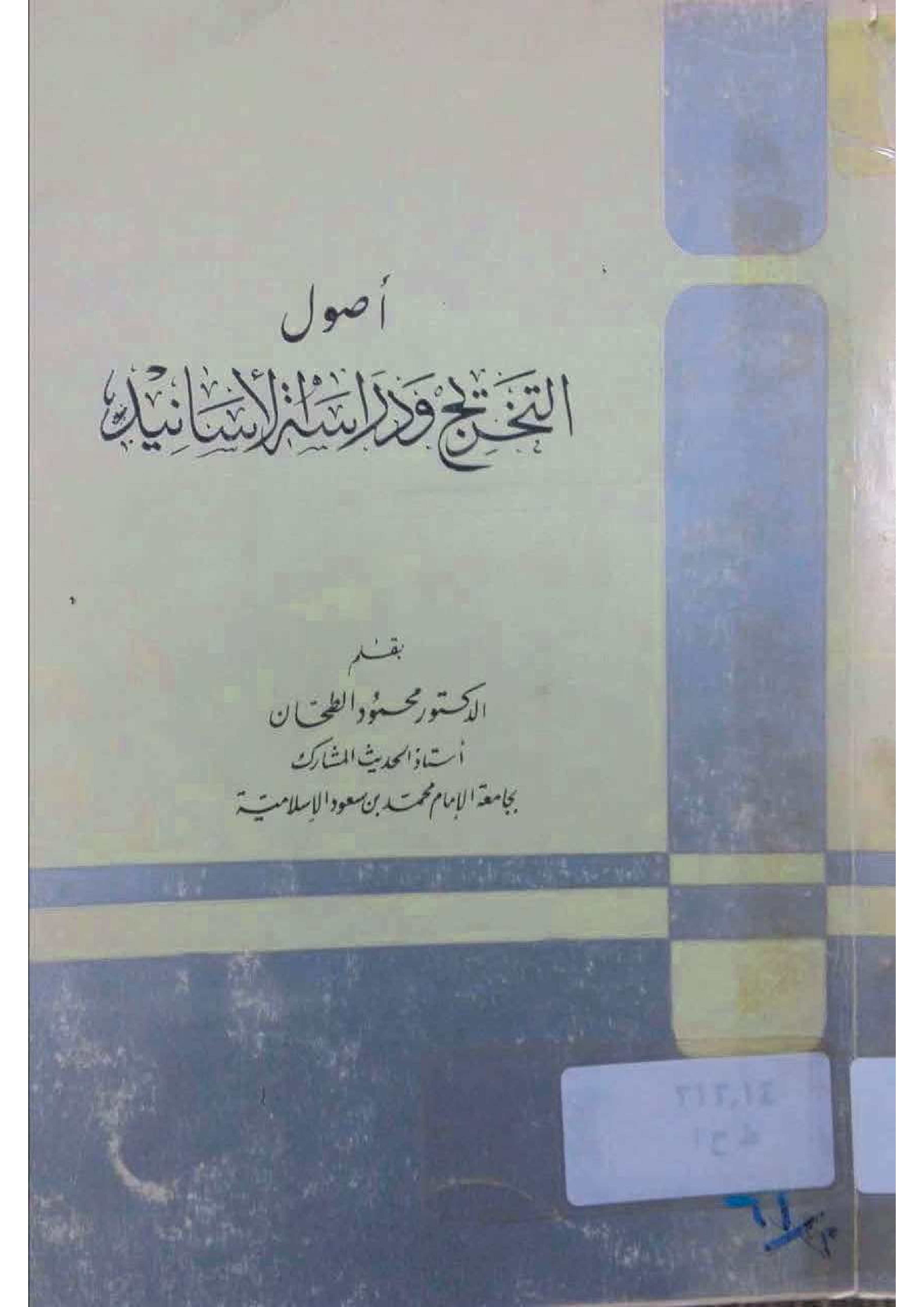

أصول
التخريج ودراسة الأسانيد
بقلم
الدكتور محمود الطحان
أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هدية لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني سلمه الله تعالى
رجاء دعواته وملاحظاته
في ١٢/٥/١٣٩٩هـ من المؤلف

أصول

التخريج ودراسة الأسانيد

بقلم

الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك

بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

طبع في المطبعة العربية - حلب - باب النصر

وصف الأوائل، ثم بعد هذا أرجوزة تسمى «وسائل السائل إلى معرفة الأوائل»[1].

وبهذا يتبين لنا قدم باع المؤلف في هذا الفن فهو أول من أفرد له كتاباً مستقلاً، لكنه اقتصر فيه على الرواية بالسند، وكتابه هذا ليس مستوعباً لهذا الفن، بل ليس مستوعباً لكل ما رواه الطبراني في هذا الباب. وأرجو من الله أن يعينني على استقصاء ما رواه الطبراني في هذا الفن إنه نعم المولى ونعم المسؤول.

هذا وقد تقدم لي أحد الإخوة - جزاه الله خيراً - بصورة عن مخطوطة هذا الكتاب حصل عليها من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من ضمن مجموعة مخطوطة في الحديث.

ويتلخص عملي في هذا الكتاب بما يلي:

١ - قراءة المخطوطة ونسخها وترقيم أحاديثها.
٢ - ترجمة موجزة للمؤلف.
٣ - ترجمة موجزة لرجال إسناد المخطوطة عن المؤلف.
٤ - بيان سند الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف.
٥ - ذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب الأخرى.
٦ - ذكر ما يشهد للحديث من أحاديث أخرى رويت عن صحابي آخر.

وقد جعلت الحديث في أعلى الصفحة ليبقى الكتاب على صورته، ثم جعلت أسفل الصفحة الكلام عن سند الحديث وتخريجه.

وإنني وأنا أقدم هذا الكتاب لإخوتي القراء لأتقدم بالشكر العميم لكل من ساهم وأعان على نشر هذا الكتاب راجياً من الله عز وجل أن يكتب لنا فيه

---

(١) عن كشف الظنون (١/١٩٩) بتصرف مع مقدمة كتاب الأوائل للعسكري.

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله التوفيق والسداد ، والتيسير لاتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخاريج ، والتعريف ببعضها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج (١) . ومن أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث المهذب ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب : تصنيف أحمد بن عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشاف ، للزمخشري : للحافظ الزيلعي أيضاً .

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (- ٨٠٦ هـ) .

---

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المستطرفة » من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١ .

قريب من ألفي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .

٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه . يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .

٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لال الهمذاني (- ٣٩٨ هـ) .

٥ - معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (- ٣٠٧ هـ) .

٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو كتاب ضخم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقسّم الأقوال منه مرتب على حروف المعجم . وقد بوشر بطبعه في مصر ، وصدر منه عدة مجلدات .

٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدرى ما السبب ؟ ويا ليته أبقاها (١) .

---

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في ثلاثة مجلدات ؛

محمود بن أحمد العيني (- ٨٥٥ هـ) .

جـ - شرح الاحياء ، لأبي الفيض محمد مرتضى الزَّبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكمال الدين محمد ابن عبد الواحد ، الشهير بابن الهمام (- ٨٦١ هـ)(١) .

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة المخرّج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم جزى الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والحمد لله.

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلسلات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه / ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل السلسلة » في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه / ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلاً . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيراً منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لأبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ) (٢) أو يكون في السند راوٍ ضعيف ، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كـ كتاب ميزان الاعتدال للذهبي ،

---

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح

(٢) طبعت الكتاب مكتبة المثنى ببغداد وبإشراف صبحي السامرائي

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط ، مثل : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن « لا بأس به » إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو مأمون ، أو خيار .

٥ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو شيخ وسط .

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يُكتب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .

حكم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

٢ - وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم ، ويُختبر[١]، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

---

(١) أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا . وبناء على هذا فإن من قيل فيه « صدوق » فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار ، وقد وهم من قال : إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن ، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به ، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث : انظر في هذا : تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتقريب للنووي ٣٤٣/١ ، والتدريب للسيوطي : ٣٤٣/١ . وفتح المغيث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح القوم في ذلك والله أعلم .

لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل .

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر الأندلسي .

هذا الكتاب من أجلّ كتب معرفة الصحابة . ويُلاحظ على مؤلِّفه أنه كدَّره ، بإيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة ، وسماه بـ « الاستيعاب » لظنه أنه استوعب الأصحاب . مع أنه فاته شيء كثير .

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة ، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم ،لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف ، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء مَن اشتهر بكنيته ، ورتب الكنى على الحروف أيضاً ، ثم ذكر أسماء الصحابيات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها (١) .

ب - أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ) .

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جداً ، بذل مؤلفه جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه ، واشتمل الكتاب على / ٧٥٥٤ / سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً ، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً ، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم ، وكذلك بالنسبة

---

(١) طبع الكتاب عدة طبعات ، منها طبعة بذيل « كتاب الاصابة » بمطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

زكوا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ، ومعنى ذلك توثيق له .

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (- ٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الاجادة ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راو من الجرح والتعديل ، ولخص تلك الأقوال ، وبيّن ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يعتبر بحق ، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وتراجمه قصيرة غالباً ، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب ،لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلاته ، والبلد التي نزل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ٣٧٢/١ .

(٢) انظر ميزان الاعتدال : ٦/١و٢٠٢/٢ .

حجر . فان جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان ، فكتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد ، والله أعلم .

٦ - **تهذيب التهذيب** : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب « تهذيب الكمال » المزي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثراً .

٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .

٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السن والحفظ والاسناد والقرابة وما إلى ذلك .

٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح .

٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب .

٨ - أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة .

٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق (١) » .

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (الباعث الحثيث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

---

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : « سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يتوهمن أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدها فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستثنيت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الاجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في اليسير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما يثار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تشويش لبلبلة أفكار الناشئة والباحثين .